وزير المالية لـ«الوطن»: ٢,٥ تريليون تكلفة الزيادة.. والهدف الحفاظ على القوة الشرائية

الرئيس الأسد يصدر مرسومين بزيادة الرواتب والأجور المقطوعة للعاملين المدنيين والعسكريين وزيادة المعاشات التقاعدية بنسبة ٥٠ بالمئة

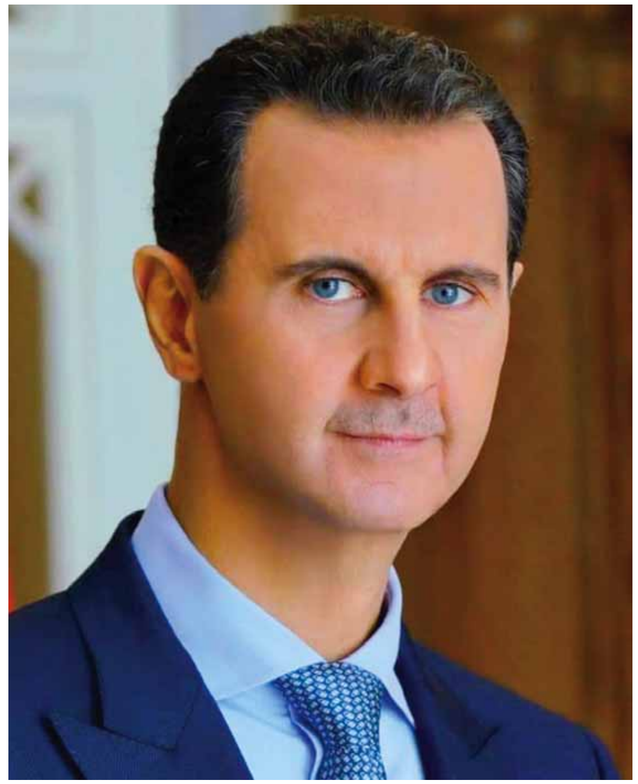

| محمد منار حميجو

أصدر الرئيس بشار الأسد المرسومين التشريعيين رقم (٧) و(٨) القاضيين بإضافة نسبة ٥٠ بالمئة إلى الرواتب والأجور المقطوعة لكل من العاملين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين.
وفيما يلي النص الكامل للمرسومين التشريعيين:

المرسوم التشريعي رقم (٧)

المادة ١- تضاف نسبة ٥٠٪ إلى الرواتب والأجور المقطوعة النافذة بتاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي لكل من العاملين المدنيين والعسكريين في الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة وشركات ومنشآت القطاع العام وسائر الوحدات الإدارية والعمل الشعبي والشركات والمنشآت المصادرة والمدارس الخاصة المستولى عليها استيلاءً نهائياً وما في حكمها وسائر جهات القطاع العام، وكذلك جهات القطاع المشترك التي لا تقل نسبة مساهمة الدولة فيها عن ٧٥٪ من رأسمالها.
المادة ٢- أ- يدخل في شمول المادة (١) من هذا المرسوم التشريعي المشاهرون والمياومون والمؤقتون، سواء أكانوا وكلاء أم عرضيين أم موسميين أم متعاقدين أم بعقود استخدام أم معينين بجداول تنقيط أو بموجب صكوك إدارية، وكذلك العاملون على أساس الدوام الجزئي أو على أساس الإنتاج أو الأجر الثابت والمتحول وذلك كله بمراعاة ما يلي:
١- تسري الزيادة المحددة في المادة (١) من هذا المرسوم التشريعي حكماً على المتعاقدين من العرب السوريين ومن في حكمهم متى كان الراتب أو الأجر الشهري المتعاقد عليه لا يزيد على الأجر الشهري الذي عين فيه أمثالهم من حملة الشهادة نفسها أو المؤهل بصفة دائمة لدى الجهة العامة المتعاقد معها، وذلك بمراعاة المدة المنقضية على تخرجهم أو حصولهم على المؤهل.
٢- يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير المالية قرارات تحدد فيها طريقة احتساب الزيادات على أجور المياومين وبالتنقيط وعلى أساس الدوام الجزئي أو على أساس الإنتاج أو الأجر الثابت والمتحول بما يتفق والزيادات المقررة في هذا المرسوم التشريعي وتعد القرارات الصادرة بهذا الشأن نافذة المفعول بدءاً من تاريخ نفاذه.
ب- يجري استخدام العاملين بمختلف أنواعهم على أساس الرواتب والأجور الناجمة عن الزيادة المقررة في المادة (١) من هذا المرسوم التشريعي.
المادة ٣- يدخل هذا المرسوم التشريعي حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ صدوره، ويعمل به من بداية الشهر التالي لتاريخ نفاذه، ويلغى كل حكم يتعارض معه.

المرسوم التشريعي رقم (٨)

المادة ١. أ – يمنح أصحاب المعاشات التقاعدية من العسكريين والمدنيين المشمولين بقوانين التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية النافذة، زيادة قدرها ٥٠٪ من المعاش التقاعدي.
ب- يستفيد من الزيادة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة:
– المستحقون عن أصحاب المعاشات التقاعدية وتوزع عليهم وفق الأنصبة المحددة في القوانين والأنظمة الخاضعين لها.
– أصحاب معاشات عجز الإصابة الجزئي من المدنيين غير الملتحقين بعمل ولا يتقاضون معاشاً آخر من أي جهة تأمينية.
المادة ٢- لا يجوز أن يقل المعاش التقاعدي لأي من العاملين في الجهات العامة والجهات التي تطبق أحكام المرسوم التشريعي رقم (٦٠) لعام ٢٠١٣، عند إحالته على المعاش بعد نفاذ هذا المرسوم التشريعي عن المعاش الذي كان سيستحقه فيما لو أحيل على المعاش في اليوم السابق لتاريخ نفاذه، مضافاً إليه الزيادة المقررة في المادة (١) من هذا المرسوم التشريعي.
المادة ٣- لا يجوز أن يزيد مقدار الزيادة على المعاش التقاعدي الذي يتقاضاه أصحاب المعاشات التقاعدية ممن عملوا في غير الجهات العامة عن أعلى مقدار زيادة معاش يتقاضاه أصحاب المعاشات التقاعدية لمن كانوا عاملين في الدولة.
المادة ٤- تصرف النفقة الناجمة عن تطبيق أحكام هذا المرسوم التشريعي من وفورات موازنات الجهات المعنية وسائر أقسام وفروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤.
المادة ٥- يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية اللازمة لتطبيق أحكام هذا المرسوم التشريعي بالتنسيق مع وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.

التطبيق مع أول قبض للرواتب

وحول المرسومين بيّن وزير المالية كنان ياغي أن التكلفة المترتبة على الزيادة بلغت ٢,٥ تريليون ليرة والتي سوف يتم صرفها على مدار العام والتطبيق مع أول قبض للرواتب، لافتاً إلى أن المرسومين أتاحا للجهات العامة أن تتجاوز الاعتمادات الموجودة في الموازنة العامة للدولة فيما يخص الرواتب والأجور فقط.
وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف ياغي: الهدف من زيادة الرواتب هو الحفاظ على القوة الشرائية للعاملين في الدولة، مؤكداً أن الهم الدائم للحكومة هو تحسين المستوى المعيشي للمواطن وهو الاعتبار الأكبر لديها وهي تسعى دائماً حسب توافر الموارد لتحسين الدخول والأجور، مشيراً إلى أن سعر الخبز الجديد لا يعادل ٧ بالمئة من إجمالي هذه الكتلة وبالتالي لا يوجد علاقة بين رفع أسعار الخبز وبين زيادة الرواتب.
وفيما يتعلق بموضوع التضخم بين ياغي أنه بكل تأكيد أن ضخ كتلة نقدية في السوق يرافقها تأثير على التضخم ولكن في المقابل هناك مجموعة من الإجراءات التي يتم اتخاذها من الحكومة حتى يبقى التضخم في الحدود المقبولة وألا يكون له أثر كبير، مشيراً إلى أن الكتلة الحالية للزيادة الأخيرة لن يكون لها تأثير على زيادة التضخم وخصوصاً أنه سوف يتم صرفها على مدار العام برواتب ما بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ مليار ليرة شهرياً.
ولفت إلى أن الحد الأدنى للرواتب بعد الزيادة تصل إلى نحو ٢٨٠ ألف ليرة، مؤكداً أن الجميع ملزم بهذا الحد بما في ذلك القطاع الخاص.
وقال ياغي: تعمل الحكومة بأقصى جهد ممكن لتحسين الوضع المعيشي بشكل مستمر في ظل الضغوط السياسية والحرب الإرهابية والعقوبات الاقتصادية على سورية والتي أثرت بشكل كبير على إيرادات الدولة.

ياغي: أولويات عمل الوزارة خلال المرحلة القادمة

شكاوى التجار من الجمارك والضرائب وتخليص البضائع في عهدة وزير المالية

معاون الوزير لـ«الوطن»: ستتم متابعة مخرجات الاجتماع بما ينعكس إيجاباً على العمل التجاري

| محمد راكان مصطفى

عقد في مبنى وزارة المالية أمس اجتماع برئاسة وزير المالية كنان ياغي ووفد من اتحاد غرف التجارة السورية برئاسة نائب رئيس الاتحاد مازن حماد وعدد من المديرين المعنيين في وزارة المالية وذلك بناء على طلب من لجنة الاستيراد والتصدير التي تلقت العديد من الشكاوى والمقترحات حول المشكلات التي يعاني منها التجار وخاصة دوريات الجمارك وتخليص البضائع إضافة إلى العديد من الأمور الأخرى التي تعنى بعملية الاستيراد والتصدير.
وركز الاجتماع على سبل معالجة موضوع دوريات الجمارك التي تدخل إلى المستودعات والمحال التجارية والمنشآت ومشكلات عدد من التجار المستوردين الذين لديهم بضائع قديمة في مستودعاتهم ولا يملكون بيانات جمركية.
وتخلل الاجتماع التطرق إلى تعديل القانون الذي يقضي باقتطاع الضريبة على المستورد مباشرة والأسعار الاسترشادية وأهم المشكلات التي تعترض بعض التجار عند تخليص بضائعهم كالبيان المؤقت وموضوع القيمة وتسليم البضائع وإجازة الاستيراد.
كما تطرق الاجتماع إلى عدد من القضايا والمشكلات التي يواجهها التجار في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها البلد وأهمها محطة حاويات اللاذقية والرسوم المتوجبة على البضائع.
وأشار وزير المالية كنان ياغي إلى أهمية الموضوعات التي تمت مناقشتها خلال الاجتماع والتي تعد من أولويات عمل الوزارة خلال المرحلة القادمة، لافتاً في هذا الإطار إلى ضرورة عقد اجتماعات لاحقة بين الاتحاد والمعنيين في الوزارة لمناقشة ما تم التوصل إليه من المواضيع المهمة التي تم طرحها أمس.
بدوره أوضح معاون وزير المالية رياض عبد الرؤوف أن الاجتماع تناول كل الإجراءات اللازمة لتسهيل حركة انسياب البضائع والمواد من وإلى سورية وتذليل كل العقبات والصعوبات التي قد تواجه السادة التجار انطلاقاً من ايمان وزارة المالية بالدور المهم للحركة التجارية في التنمية الاقتصادية ولمساهمة الاستيراد في تعزيز الإنتاج والتصدير وبالتالي الانعكاس الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.
وأكد عبد الرؤوف أنه ستتم متابعة مخرجات هذا الاجتماع بحيث تنعكس إيجاباً على العمل التجاري وسيكون هناك اجتماعات أخرى قادمة مع الاتحادات ضمن إطار التشاور والتنسيق المستمرين.
من جانبه ثمّن مازن حماد نائب رئيس الاتحاد رئيس غرفة تجارة وصناعة طرطوس بضرورة استمرار التعاون بين الاتحاد ووزارة المالية والجهات المعنية للوقوف على المشكلات والمعوقات التي يعاني منها التجار سواء المستوردين أم المصدرين ودعمهم في ضوء التوجهات الاقتصادية للحكومة.
وحول موضوع دوريات الجمارك الذي أخذ حيزاً كبيراً من النقاش شدد حماد على ضرورة تنظيم عمل الدوريات الجمركية عند دخولها المحال التجارية أو المستودعات وإعلام الغرفة التجارية المعنية في المحافظة بذلك، واصطحاب مندوب من الغرفة أثناء الدخول إليها وذلك بما يحقق العدالة للجميع وللمصلحة العامة.
ضم الاجتماع من جانب وزارة المالية الدكتور رياض عبد الرؤوف معاون وزير المالية ومدير عام الهيئة العامة للضرائب والرسوم منذر ونوس والدكتور ماجد عمران مدير عام الجمارك العامة والعميد الدكتور سلطان تيناوي الآمر العام للضابطة الجمركية ورمزي سلوم مدير مديرية شؤون التعريفة والقيمة ومدير جمارك دمشق قتيبة خلوف وفضل مرزوقي مدير المكتب الجمركي في وزارة المالية ومضر حيدر مدير الاتصال والدعم التنفيذي.
ومن جانب اتحاد غرف التجارة السورية عضو مكتب اتحاد غرف التجارة السورية- رئيس لجنة الاستيراد والتصدير فهد درويش وخازن الاتحاد رئيس غرفة تجارة حمص إياد سباعي وعضو مجلس إدارة الاتحاد رئيس غرفة تجارة حماة يوسف الأصفر، وعضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد حلاق وعضو لجنة الاستيراد والتصدير معن علوان.

٩١ ألف طن كامل الإنتاج الجزء الأكبر منه للعصر

مديرة مكتب الزيتون لـ«الوطن»: سمحت الحكومة بتصدير جزء من الإنتاج كي لا نفقد الأسواق العالمية

| هناء غانم

أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا ضرورة وضع رؤى واضحة وإجراء أبحاث مستمرة للتكيف مع كل المستجدات التي تواجه كل محصول من المحاصيل الزراعية على حدة.
وشدد خلال لقائه أمس مديري المكاتب المتخصصة بالوزارة «الحمضيات والزيتون والفستق الحلبي والقطن والتفاحيات» والمديريات المركزية ذات الصلة بهدف تطوير آلية عمل هذه المكاتب، على أهمية الترابط والتكامل في العمل بين هذه المكاتب والمديريات المركزية والبحوث العلمية الزراعية والتنسيق المستمر لوضع الإستراتيجيات الناظمة لعملها والخطط المستقبلية وتجاوز الطرق التقليدية في إدارة كل قطاع، وخاصة أن هذه المكاتب مشرفة على إنتاج محاصيل مهمة ولها أثر كبير في الفلاحين والاقتصاد الوطني.
الوزير قطنا دعا إلى تقديم الحلول التي تساعد الفلاح على تحسين إنتاجه بمواصفات عالية وزيادة الإنتاجية في وحدة المساحة، والتخفيف من التكاليف للوصول إلى محصول اقتصادي، وتوظيف مخرجات ملتقى تطوير القطاع الزراعي والبرامج التنفيذية والمشاريع المنبثقة عنه لخدمة هذه القطاعات.
وركز الوزير على أهمية وجود باحثين بشكل دائم من الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية في هذه المكاتب وفق الاختصاصات اللازمة، مع بقاء تبعيتهم للبحوث، مشدداً على تحديد الخريطة الصنفية لكل نوع من المحاصيل وفق الملاءمة البيئية ونشر التوعية لأهمية الالتزام بها عند إنتاج الغراس وزراعتها وفق الشروط العلمية الملائمة لكل منطقة.
مدير مكتب الزيتون في وزارة الزراعة عبير جوهر قالت لـ«الوطن»: إن لكل مكتب إستراتيجية ولابد من وضع آلية لتفعيل عمل المكاتب فيما بينها لتحسين الإنتاج وتقييم أداء الأصناف المحلية وتحسين الإنتاج كماً ونوعاً.
وتنظيم عمل المديريات المركزية والتنسيق بينها بهدف تنفيذ إستراتيجية الوزارة..
وحول رؤيتها لمكتب الزيتون قالت يتم العمل على إعداد رؤية جديدة لتحسين الإنتاج مبينة أن إنتاج سورية من الزيتون لهذا العام يعتبر متوسطاً مقارنة بالعام الماضي حيث قدر إنتاجنا لهذا العام من الزيتون بنحو ٩١ ألف طن بكامل سورية جزء منه سيستخدم كزيتون مائدة والجزء الأكبر منه سيستخدم للعصر.
وأشارت إلى أن ٥٠ بالمئة من إنتاجنا لهذا العام يقع في المناطق الخارجة عن السيطرة، موضحة أن هذه السنة تعتبر سنة معاومة بالنسبة للمناطق المزروعة بالزيتون في المنطقة الساحلية لذا فإن إنتاجها سيكون منخفضاً في حين أن إنتاج المناطق الأخرى الداخلية يعتبر متوسطاً، موضحة أن ذلك يعتبر أمراً واقعياً في ظل التغييرات المناخية والجفاف وقلة الخدمات ومستلزمات الإنتاج.
وأفادت جوهر إن الحكومة ولضبط حالة الأسواق والتهريب سمحت بالتصدير بشرط ألا يكون التصدير على حساب الأسواق المحلية وقامت بتحديد كميات التصدير وحجم العبوات حتى لا تفقد سورية مكانتها بإنتاج زيت الزيتون بالأسواق العالمية مبينة أن المادة موجودة بالأسواق المحلية لكن بأسعار مرتفعة كغيرها من السلع الأخرى والأهم أن هذا الارتفاع ليس في سورية فقط وإنما في جميع دول العالم.